

مشروع رائد يهدف لمواجهة التحديات وتحويلها إلى نقاط قوة

مدينة الحرير مستقبل الكويت المخملي



مساحة المدينة تبلغ ١٢٤ مليون متر مربع وتستوعب ٧٠٠ ألف نسمة

شركة حكومية مملوكة بالكامل للدولة تشمل صلاحيتها التنسيق مع الجهات المختصة بالدولة لاعاد مشروع قانون خاص لإنشاء وإدارة وتنفيذ مشروع مدينة الحرير كما تقوم الشركة بوضع اعتماد الخطط اللازمة لإنشاء وإدارة مشروع مدينة الحرير إضافة إلى توزيع «المدينة» على شكل مراحل تتضمن كل مرحلة جزءاً من المشروع الاقتصادي والتجاري والسكني وتأسيس شركات مساهمة عامة لكل مرحلة من المراحل مؤسسها القطاع الحكومي ٢٠٪ m القطاع الخاص ٤٠٪. وتطرح لاعتقاد عام ٤٠٪».

ومن أهم مضمين المشروع المقترح تعيين مجلس إدارة لشركة مشروع مدينة الحرير وإدارة تنفيذية وهيئة مستشارين عالمية ومستشارين ومديرين. واعاد مشروع قانون لتنظيم وإنشاء وتنفيذ مدينة الحرير من خلال تضمين القانون كافة الصلاحيات والامتيازات اللازمة لتحقيق أهداف المشروع كما تشدد المدينة على اختيار المشاركين في القطاع الخاص وفقاً لنظام المنافسة المشروعة كالمناقصات أو المبادرات.

توزيع كلفة المشروع

تتوزع كلفة المشروع في مرحلته الأولى البالغة ٢٥ مليار دولار على ١٢٠ قطاعاً مختلفاً ويتم إنفاقها على مدى ٢٥ عاماً وستتوزع كالآتي:

- الجزر الشمالية والجنوبية: ٥١٠ ملايين دينار
- جسر جابر الأحمد: ١,٠٥٩ مليار دينار
- الطرقات السريعة: ٢٦ مليون دينار
- تجارة التجزئة: ٦٦١ مليون دينار
- المباني السكنية: ١١,٣١٩ مليون دينار
- مكاتب تجارية: ٢,٥٨٢ مليون دينار
- فنادق ومجمعات: ١,٣١٧ مليون دينار
- مدارس وجامعات: ٤,٦٣٢ ملايين دينار
- مراكز صحية ومستشفيات: ١,٢٧١

فرصة فريدة لبناء مدينة تعكس الرفاهية والرقى يكون حجر الأساس فيها حماية البيئة وصمودها. كما انها ستكون نتاج عمل جماعي يجمع بين أفضل المؤسسات والعلماء الكويتيين وعدد كبير من المهندسين والاختصاصيين العالميين في إنشاء المدن وتطويرها.

وتسعى «المدينة» لاستخدام أحدث التقنيات والتكنولوجيات للتخفيف بأكثر قدر كان من تأثيرات عملية الإنشاء على البيئة وهي تنقل الكويت لتحتل مرتبة أعلى وأرقى على الصعيد العالمي. وتشمل الحماية البيئية طمر المياه وتحويلها إلى أراضٍ صالحة للبناء واستخدام طرق حديثة للبحث والتنقيب عن النفط والطاقة وإنشاء محطات بحرية لمراقبة احكام مراحل الإنشاء السبع للمعايير العالمية الموضوعية لحماية البيئة البحرية.

وهذه المعايير البيئية كلها ستحول الكويت إلى مركز ريادي في مسألة حماية المناخ. وفي هذا السياق تخطط المدينة لجعل الحياة في المدينة ممتعة وصحية وربط المدينة الأيكولوجية في «الحرير» بحديقة صباح الأحمد العامة وحسن إدارة الموارد المائية عبر تخفيض الاستهلاك وإخضاعها للمعالجة وإعادة تدويرها ومضاعفة استخدام مصادر الطاقة المتجددة في الرياح والأمواج وتحسين نوعية المناخ والهواء عبر تقليل انبعاثات الغازات الضارة بالبيئة كثاني أكسيد الكربون كما تربط المدينة داخليا شبكة حديثة في الطرقات والمواصلات والجسور والأنفاق التي تصلها في الوقت نفسه ببقية مدن الكويت والخارج. وهي صممت لتتفادى زحمة السير والمشاكل الناتجة عن التنظيم السيئ للبنى التحتية للمدن.

الاعتبارات القانونية لإنشاء مدينة الحرير
تطرح مدينة الحرير لإنشائها تأسيس

الحرير العام المقبل في ٢٠٠٩ وان تنتهي المرحلة الأخيرة من مبنى الإنشاء عام ٢٠٣٦ حيث ستبلغ مساحة المدينة المنتهية ١٢٤,٣ مليون متر مربع ومن المتوقع ان تستوعب ٧٠٠ ألف نسمة. اما المرحلة الثانية فتشمل بناء مساكن ومدارس وفنادق ومراكز صحية ومراكز ثقافية ونواد رياضية ومصانع ومنتجعات تسويقية ومكاتب على ٠,٥ مليون متر مربع بقدرة استيعاب لنحو ٣ آلاف نسمة.

المرحلة الثالثة تغطي مساحة ١,١ مليون متر مربع وتستوعب ٨ آلاف نسمة تشمل توسعات لجميع المباني التي انشئت في المرحلة الأولى من اماكن أخرى في المدينة. المرحلة الرابعة تغطي مساحة ١,٥ مليون متر مربع وقدرة استيعاب لـ ١٥ الف نسمة فيما تغطي المرحلة الخامسة ٢,٤ مليون متر مربع بقدرة استيعاب لـ ٢٠ الف نسمة الى ان تغطي المرحلة السابعة والأخيرة المساحة الكاملة للمشروع والتي تبلغ ٣,٢١ ملايين متر مربع بقدرة استيعاب لـ ٢٥ الف نسمة.

الجهات المعنية بالمشروع

- المؤسسة العامة للرعاية السكنية
- وزارة الأشغال العامة
- وزارة الكهرباء والماء

تحديات مدينة الحرير

تتميز أبرز التحديات البيئية لمدينة الحرير في انها ستفرض تأثيرات على البيئة العامة المحيطة للمشروع لا يمكن تجنبها إضافة إلى ان المشروع سينشأ في ظروف مناخية صعبة. من ناحية أخرى، فإن المادة ٢١ من الدستور الكويتي تعتبر كل الموارد الطبيعية ملكاً للدولة لذلك سيفرض على القيمين على المدينة حماية كل هذه الموارد وتطويرها. ويعتبر إنشاء مدينة الحرير في الكويت

جهة، والاكتفاء بتطوير البنية التحتية بشكل خاطئ. الأمر الذي أدى إلى زيادة المشاكل العمرانية والبيئية والمرورية والاجتماعية، وعليه أتت فكرة وضع حل لتلك المشاكل بإنشاء مدينة متكاملة تساهم في خفض الإنفاق الحكومي وتكون عاملاً أساسياً لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وتأتي مبادرة مدينة الحرير في عمل تطوعي لتقديم دراسات بيئية قانونية مالية ومعمارية لإنشاء مدينة متكاملة اقتصادية وتجارية وسكنية متعددة الأغراض في شمال الكويت وذلك في ظل التحديات الكثيرة التي يواجهها القطاع الخاص في إقامة مشاريع مبتكرة في الكويت وأولها عدم وجود مشاريع عمرانية تتناسب مع موارد القطاع الخاص خصوصاً وان مشاريع الـ BOT محدودة في مساحة الاستغلال والأفكار والمدة التي تمنح للمشروع لا تتناسب مع روح العصر كما ان عقارات الملكية الحرة محدودة في المساحة والأنشطة مع تضخم الاسعار من جهة أخرى لا يوجد فرص للشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص وخصوصاً في النواحي المتعلقة بالبنية التحتية وإنشاء المدن نستطيع من خلالها تلبية المتطلبات المتزايدة المستقبلية في المساحات السكنية والتجارية والصناعية بشكل مبتكر وهناك عجز في تطبيق المواصفات العالمية وغياب كامل لدور المستثمر الأجنبي والخبرات الأجنبية.

ويهدف مشروع مدينة الحرير لمواجهة التحديات وتحويلها إلى نقاط قوة وفرص تساعد في تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال إنشاء مدينة نموذجية يحتذى بها في العالم ووضع الكويت في مكانة مرموقة على خارطة المراكز المالية والتجارية المهمة.

الخط الزمني للمشروع

كان من المتوقع ان يبدأ إنشاء مدينة

انطلقت الخطة الإنمائية الحالية (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠) من رؤية طموحة لدولة الكويت غايتها أن تصبح الكويت مركزاً مالياً وتجارياً جاذباً للاستثمار مستعيدة بذلك دورها المالي والتجاري والإقليمي الرائد وتهدف الخطة الإنمائية إلى تحسين الخدمات العامة وتطوير نظم الإحصاء والمعلومات الوطنية وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار لدعم التنمية وتحسين مستوى معيشة المواطن وتعميق انتمائه لوطنه الكويت مهتمين في ذلك كله بتوجيهات القيادة السياسية الحكيمة ومواجهة المتغيرات الجديدة التي فرضتها الظروف الدولية والأقليمية.

حيث تهدف خطة التنمية إلى تطوير البنى الأساسية الداعمة للتنمية بما ينماشى مع متطلبات النمو السكاني وتلبية احتياجات التنمية ورؤية الدولة وتسعى الدولة في هذا الخصوص إلى تبني فصل المشغل عن المنظم وإشراك القطاع الخاص في توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه بحيث يتم تخصيص عدد من محطات الإنتاج الحالية وتخصيص إدارة المنافذ الجديدة كالمطار الجديد لرفع كفاءة تشغيلها واستكمال إنشاء شركات المدن السكنية

كما ستواصل الحكومة جهودها في تطوير البنى الأساسية في مجال النقل والمواصلات من خلال ما يزيد على ١,٤٤٠ كيلو متر من الطرق الرئيسية وكذلك تشغيل مستشفى الشيخ جابر وإنشاء المناطق السكنية الجديدة.

مشروع مدينة الحرير

مدينة الحرير تقع في مدينة الصبية في المنطقة الشمالية للكويت على مساحة ٢٥٠ كيلومتراً مربعاً حيث يستغرق انشاؤه ٢٥ سنة تقريباً بكلفة ٨,٦ مليار دولار أميركي. ويعود الهدف من إنشاء هذا المشروع إلى عدم قدرة الكويت على استيعاب النمو السكاني للمواطنين من